

دور نزاهة العملية الانتخابية في تفعيل الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي

د. سهام عباسي

أستاذة محاضرة "أ"، المركز الجامعي بباريكة - باتنة

siham.abbassi@cu-barika.dz

المخلص

يتحدث هذا المقال عن تطور الديمقراطية وتعدد صورها، حيث يهدف هذا التطور إلى توفير فرص أكبر لمشاركة الشعب في إدارة الشأن العام، وذلك من خلال إشراك المؤسسات الدستورية المنتخبة في اتخاذ القرارات بالتعاون مع الشعب. ترتبط هذه المؤسسات بتحقيق التنمية، والتي تعتمد بشكل كبير على المستوى المحلي. ومن هنا، ترتبط مشاركة الشعب في اتخاذ القرارات بالمساهمة في المجالات المحلية مثل المجالس البلدية والولائية. وبما أن تشكيل هذه المجالس يتم من خلال عمليات انتخابية، فإن نزاهة هذه الانتخابات ترتبط بشكل أساسي بمشاركة المواطنين في صنع القرارات المحلية. يتجلى هذا التفاعل بشكل واضح في مفهوم الديمقراطية التشاركية، التي تناسب احتياجات المواطن المحلي. ومن هذا المنطلق، يُطرح سؤال حول دور نزاهة العمليات الانتخابية في تعزيز مبدأ الديمقراطية التشاركية؟ ويمكن الإجابة عليه من خلال التطرق إلى عدة محاور نجد معظمها في هذا المقال.

الكلمات المفتاحية

الديمقراطية التشاركية، الشعب، اتخاذ القرارات، النزاهة.

مقدمة

لقد ظهرت الديمقراطية وتطورت، وتعدد صورها نتيجة هذا التطور، الذي يسعى لإيجاد أكبر قدر ممكن من الفرص لإشراك الشعب في إدارة الشأن العام، من خلال المساهمة في اتخاذ القرارات بالاشتراك مع المؤسسات الدستورية المنتخبة.

ولما كانت غاية هذه المؤسسات هي تحقيق التنمية، ولما كان تحقيق هذه الأخيرة يتم بصورة أساسية على المستوى المحلي، فإن مساهمة الشعب في اتخاذ القرارات تتم من خلال اشتراكه مع المؤسسات المحلية المنتخبة (المجالس الشعبية المنتخبة البلدية والولاية) في اتخاذ القرارات على المستوى المحلي.

وبما ان تشكيل المجالس المحلية المنتخبة لا بد أن يمر بالعملية الانتخابية، وبما ان هذه الأخيرة معرضة للتلاعب بنتائجها، فإن المشاركة الفعلية للمواطن المحلي في صنع القرار على المستوى المحلي يرتبط بنزاهة العملية الانتخابية التي يصل على أساسها أعضاء المجالس الشعبية البلدية والمجالس الشعبية الولائية إلى المناصب النيابية التي تخولهم اتخاذ القرارات المحلية بالاشتراك مع المواطن المحلي.

إن الاشتراك في اتخاذ القرارات المحلية بين المجالس المحلية المنتخبة من جهة والمواطن المحلي من جهة أخرى، يتجسد بصورة أكثر وضوحا في ظل تحقق وتفعيل ما اصطلح عليه تسمية: الديمقراطية التشاركية، التي تعتبر أحد صور الديمقراطية الحديثة، التي ظهرت وتطورت لتناسب مع حاجات المواطن المحلي. وعلى هذا الأساس فإن الإشكالية التي نطرحها من خلال هذه الورقة البحثية نضوعها ضمن السؤال التالي:

إلى أي مدى يمكن لنزاهة العملية الانتخابية أن تساهم في تفعيل مبدأ الديمقراطية التشاركية؟

وهي الإشكالية التي يمكن الإجابة عنها من خلال التطرق للمحاور الموالية:

أولاً: - الإطار المفاهيمي لنزاهة لعملية الانتخابية والديمقراطية التشاركية.

ثانياً: تأثير الثقة في العملية الانتخابية على تفعيل الديمقراطية التشاركية المحلية.

ثالثاً: تأثير وعي الناخبين والمنتخبين على تفعيل الديمقراطية التشاركية المحلية.

رابعاً: حتمية العلاقة بين نزاهة العملية الانتخابية والديمقراطية التشاركية المحلية.

وذلك وفقا للتفصيل الموالي:

أولاً: الإطار المفاهيمي لنزاهة العملية الانتخابية والديمقراطية التشاركية

إن الانتخاب هو الطريق الوحيد الذي يتفق مع الديمقراطية¹، كونه الوسيلة الوحيدة لإسناد السلطة داخل نظام ديمقراطي²، فإنه لا يمكن الكلام عن انتخابات ديمقراطية في ظل عدم نزاهة العملية الانتخابية، وإذا كانت الديمقراطية التشاركية أهم صور الديمقراطية المعاصرة، فإن هذه الأخيرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعملية الانتخابية.

وعلى هذا الأساس سوف نتطرق إلى تعريف كل من نزاهة العملية الانتخابية والديمقراطية التشاركية ضمن النقطتين الموالتين:

1 - مفهوم نزاهة العملية الانتخابية

تتكون العملية الانتخابية من مجموعة من المراحل السابقة والمعاصرة واللاحقة للعملية الانتخابية، تبدأ بصدور قرار دعوة الهيئة الناخبة، وتنتهي بالإعلان النهائي عن نتائج التصويت وذلك بعد الفصل في الطعون المتعلقة بالعملية الانتخابية.

ولقد ظهرت عبارة الانتخابات النزيهة³ المتداولة في جُل الدراسات التي تتناول الانتخابات أول مرة لوصف الاستفتاء الذي تم على الاستقلال بأرض طوق سابقاً (غانا حالياً) عام 1958⁴، ثم انتشرت هذه العبارة -أي الانتخابات النزيهة- وحظيت بالاهتمام الدولي بالنظر للتسهيلات التي تقدمها العولمة والتطورات الحاصلة في مجال التكنولوجيا، إضافة إلى الانتشار الواسع لوسائل الإعلام التي رفعت وعي

1- مريم حمدي. دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري. مذكرة ماجستير في الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2014 - 2015.

2- ليلي بن حمودة. الديمقراطية ودولة القانون. دار هوم، الجزائر، 2014، ص. 313.

3- حتى تأخذ الانتخابات في الأنظمة الديمقراطية كامل أبعادها، يجب أن تكون حرة ونزيهة، وهنا نشير إلى أن مفهوم حرية الانتخابات يختلف عن مفهوم نزاهتها، حيث تكون الانتخابات حرة حين يكون الناخب في وضع من شأنه أن يعبر فيه عن إرادته واختياره بمنأى عن أي تأثير مهما كان نوعه، وتكون الانتخابات نزيهة حين تكون نتائجها متطابقة مع ما أراده الناخبون.

- ضياء عبد الله جابر الأسدي. جرائم الانتخابات. ط. 1. بيروت: منشورات زين الحقوقية، 2009، ص. 66.

4- صلاح الدين حافظ. صدمة الديمقراطية. ط. 1. القاهرة: سينا للنشر، 2013.

العالم حول الانتخابات المشبوهة وساهمت في الدعوة إلى إيجاد معايير دولية للانتخابات النزيهة⁵، إلا أنه لم يتم الاتفاق على المعايير الضرورية لنزاهة العملية الانتخابية.

وعلى هذا الأساس كانت نزاهة العملية الانتخابية تقتضي مرورها بمجموعة من المراحل وارتباطها بعدد من الحريات والحقوق الديمقراطية⁶ إضافة إلى ضرورة اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير، التي من أهمها:

- تحقيق الدورية والانتظامية للعملية الانتخابية، وضمان عمومية الاقتراع⁷ بطريقة تضمن الإعلان الصريح عن نتائج الانتخابات، إضافة إلى حياد الجهة المشرفة على العملية الانتخابية، وذلك في ضوء العديد من المؤشرات التي من بينها إمكانية تسجيل الناخبين بالقوائم الانتخابية وفق إجراءات تتسم بالشفافية والعينية والحياد⁸، إضافة إلى كون الاقتراع عاما وشاملا، تعطى في ظله الحقوق الانتخابية لجميع المواطنين الراغبين في الترشح للمناصب السياسية المطلوب شغلها بالانتخاب⁹.

- ترجمة نتائج الانتخابات للتعبير الحر عن إرادة الناخبين¹⁰، وذلك بالترجمة الحقيقية لمضمون القانون الانتخابي الذي ينظم عملية الانتخابات في جميع مراحلها.

- توفر المعلومات الدقيقة المتعلقة بالعملية الانتخابية في مواقبتها، وإفساح المجال أمام الجميع للاطلاع على القرارات في المجال السياسي، لأن نزاهة العملية الانتخابية في ظل المنافسة السياسية والمتغيرات الاجتماعية ومخاطر الفساد التي تصاحب عملية التصويت، تستدعي إيجاد الوسائل الكفيلة بتحقيق مبدأ النزاهة في الانتخابات، ثم الحفاظ عليها كجزء لا يتجزأ من المؤسسات التي تدير العملية

5 - سمير كيم. الحركة الانتخابية كآلية لجودة العملية الانتخابية مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 01، الجزائر، العدد 08، 2016، ص. 479.

6- أحمد الدين وآخرون. مرجع سابق، ص. 30 - 32.

7- محمد زين الدين. القانون الدستوري والمؤسسات السياسية. ط. 2. [دون مكان طبع]، [دون بلد]، 2013، ص. 221.

8 - أحمد الدين وآخرون. مرجع سابق، ص. 60.

9 - غيوزغ سورنسن. الديمقراطية والتحول الديمقراطي «السيرورات والمأمول في عالم متغير»، ترجمة هفاف البطانية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، الدوحة، قطر، 2008، ص. 31.

10- محمد زين الدين. مرجع سابق، ص. 221.

الانتخابية¹¹، وذلك يتطلب توفير المعلومات الخاصة بالعملية الانتخابية لجميع الأطراف العملية، إضافة إلى ضرورة توفير المعلومات البديلة للمواطنين بمنحهم الحق في السعي وراء مصادر بديلة للمعلومات¹².

وعليه يتضح أن نزاهة العملية الانتخابية لا ترتبط فقط بعملية التصويت، بل تُصاحب جميع مراحل العملية الانتخابية، ومنه فإن تعبير الانتخابات النزيهة يُطلق على الانتخابات التي تتسم بالشفافية المطلقة منذ بداية التسجيل بالقوائم الانتخابية إلى غاية إعلان النتائج والفصل في الطعون المتعلقة بها¹³.

وعليه نستطيع القول بان نزاهة العملية الانتخابية ينصرف إلى تلك الانتخابات التي تتسم بالوضوح والدقة واحترام الإجراءات القانونية ومحاولة تطبيق معايير النزاهة والشفافية في تحقيق التعبير السليم عن إرادات الناخبين عبر جميع مراحل العملية الانتخابية.

2 – مفهوم الديمقراطية التشاركية

ظهرت فكرة الديمقراطية منذ قرون للتححر من الجهل والتبعية والتقاليد والحق الإلهي، وذلك بفضل كل من العقل والنمو الاقتصادي السيادة الشعبية معا.

وقد كان ينبغي للوصول إلى الديمقراطية التحرك بالمجتمع اقتصاديا وسياسيا وثقافيا للتححر من أي شيء مطلق من الأديان ومن إيديولوجيات الدولة، حتى لا يخضع أي المجتمع- لغير الحقيقة وضرورات المعرفة¹⁴.

ورغم تطور فكرة الديمقراطية منذ ظهورها الأول، فإنها لازالت من أكثر المسائل التي أثارت ولازالت تثير جدلا واختلافا كبيرين، لأننا نجد أن الديمقراطية

11- بسام حازم عبد المجيد. نزاهة الاستفتاء العام «دراسة قانونية مقارنة». مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العراق، العدد 01، السنة 03، ص. 94 و119.

12- غيورغ سورنسن. مرجع سابق، ص. 31.

13- عمرو هاشم ربيع. موسوعة المفاهيم والمصطلحات الانتخابية والبرلمانية «مع ملف تعريفى ببرلمانات دول العالم والمنظمات الدولية البرلمانية»، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2009، ص. 63.

14- ألان تورين. ما الديمقراطية «دراسة فلسفية». ترجمة عبود كاسوحة. دمشق : منشورات وزارة الثقافة، 2000، ص. 03.

شعار يرفع على نطاق واسع مع اختلاف وجهات النظر¹⁵.

وقد جرى تعريف الديمقراطية بطريقتين مختلفتين، إذ يقصد بها عند البعض إعطاء شكل للسيادة الشعبية، ويقصد بها عند البعض الآخر ضمان حرية الجدل السياسي.

ففي الحالة الأولى (الديمقراطية باعتبارها وسيلة لإعطاء شكل للسيادة الشعبية) عرفت الديمقراطية بفحواها، وفي الحالة الثانية (الديمقراطية باعتبارها وسيلة لضمان الجدل السياسي) عرفت الديمقراطية بإجراءاتها¹⁶.

ومهما كانت وجهات النظر مختلفة حول الديمقراطية، فإن هذه الأخيرة ليست منهجا فكريا نتنافس في نقاشه ولا نبحث في فروعه وأصوله، إذ أنها تظل في الأساس إرادة يتفق عليها المجتمع لتحقيق علاقاتها ومصالحه، لهذا لم يصل أحد إلى إعطاء تعريف دقيق للديمقراطية¹⁷، وبذلك أعطيت لها مجموعة من التعاريف تختلف بحسب الزاوية التي يُنظر منها إليها:

- فالبعض يعتبر بأن الديمقراطية لا تعريف بالمساهمة ولا بالاتفاق وإنما باحترام الحريات الأساسية والتعددية الحزبية.

- والبعض يعتبر بأن الديمقراطية لا تمثل مجموعة من الضمانات القانونية فقط، بل هي قبل كل شيء احترام للتطلعات الفردية والجماعية معا.

- والبعض يعتبر بأن الديمقراطية لا تحصر فقط في مجرد إجراءات ومؤسسات، بل لا بد أن تشمل القوة الاجتماعية والسياسية التي تسعى لتحويل دولة القانون إلى وجهة تلائم مصالح المحكومين بصورة قانونية وسياسية تقوم على أساس قطع السلطة السياسية أمام المطالب الاجتماعية¹⁸.

من هذا المنطلق يتضح لنا بأن مفهوم الديمقراطية ينصرف إلى ذلك النظام

15- أحمد صابر حوحو. مبادئ ومفومات الديمقراطية، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 05، ص. 320.

16- آلان تورين. مرجع سابق، ص 197.

17- محمد الاحمري. الديمقراطية «الجنور وإشكالية التطبيق». ط 1. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012، ص. 53.

18- آلان تورين. مرجع سابق. ص. 22 - 23 ص. 38.

السياسي أو نظام الحكم الذي يعطي السيادة أو السلطة للشعب أو لغالبية العظمى، بحيث يكون الشعب هو صاحب السلطة ومصدرها وممارسها بصورة فعلية¹⁹، ولا يهم إن مارس الشعب الديمقراطية (السلطة) بنفسه مباشرة دون وساطة، أو مارسها من خلال اختيار من ينوبون عنه ويمارسونها باسمه، أو يمارسها من خلال الاشتراك مع من ينوبون عنه في ممارستهم للسلطة²⁰، ولا يتطلب في المواطنين (الشعب) لممارسة الديمقراطية بأي صورة من الصور السابقة إلا أن يمارسها بشكل مسؤول ضمن الحياة العامة، لأنه -أي الشعب- القوة الرئيسية للديمقراطية²¹.

إننا من خلال حصر الصور السابقة التي يمارس من عبرها الشعب السلطة فإنه يمكننا القول بأن الديمقراطية في أضيق معانيها تعني قدرة المواطنين على المشاركة بكل حرية في قرارات الدولة السياسية²².

والواقع أن تعبير الديمقراطية التشاركية لا يخرج كثيرا عن هذا المعنى، حيث أنه ينصرف:

- مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات الاجتماعية في رسم وإنتاج هذه المؤسسات والسياسات التي تنتج عنها.
- عرض مؤسساتي للمشاركة موجه إلى المواطنين، يركز على إشراكهم بطريقة غير مباشرة في مناقشة الاختيارات الجماعية التي تستهدف ضمان رقابة فعلية للمواطنين وصيانة مشاركتهم في اتخاذ القرارات ضمن المجالات التي تعنيهم مباشرة وتمس حياتهم اليومية عبر ترسانة من الإجراءات العملية المعدة للتحقيق ذلك.
- شكل أو صورة جديدة للديمقراطية تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة شؤون العامة واتخاذ القرارات المتعلقة بهم.
- توسيع ممارسة السلطة إلى المواطنين عن طريق إشراكهم في الحوار والنقاش

19- ليلي بن حمودة. مرجع سابق، ص. 11.

20- أحمد صابر حوحو. مرجع سابق، ص. 327.

21- آلان تورين. مرجع سابق، ص. 127.

22- أحمد صابر حوحو. مرجع سابق، ص. 327.

العمومي واتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك²³.

- حق الفرد في أن يشارك سلطة الحكم أعمالها، توجيهها وإرادة وتنفيذا في كل ما يتعلق بأمر الدولة وشؤونها.
- المشاركة في اتخاذ القرارات التي تصدرها الأجهزة والمؤسسات (المنتخبة) في الدولة²⁴.

وعلى هذا الأساس يمكننا القول بأن تعريف الديمقراطية التشاركية ينصرف إلى ذلك المفهوم الحديث للديمقراطية الذي يدل على إشراك الفرد (المواطن) بطريقة غير مباشرة في اتخاذ القرارات التي تهمة والتي تصدرها المؤسسات الدستورية المنتخبة في دولته، من خلال حقه في توجيه وتنفيذ وإدارة شؤون الدولة، وذلك عبر منحه الفرصة للمساهمة في النقاش والحوار العمومية الذي يُتخذ القرار السياسي بناء عليه.

ثانياً: تأثير الثقة في العملية الانتخابية على تفعيل الديمقراطية التشاركية المحلية

بعد أن عرفت الديمقراطية عند الإغريق في اليونان القديمة، ظهرت بعدها كمذهب سياسي فلسفي، على يد كبار كتاب القرن الثامن عشر (18) من أمثال: جون لوك في إنجلترا، وجون جاك روسو ومونتيسكيو في فرنسا، حيث كانت الغاية من هذا المذهب الفلسفي هي محاربة الحكم الاستبدادي المطلق الذي ساد في أوروبا آنذاك، وتحديدًا في إنجلترا وفرنسا، وعليه فقد أبرز الكتاب حينها بأن السيادة لا ترجع للملك بل ترجع للشعب²⁵.

وهو المفهوم الذي يمتد للديمقراطية بمعناها المعاصر، المعنى الذي يمارس فيه الشعب الديمقراطية من خلال إشراكه في اتخاذ القرارات التي تهمة مع المؤسسات الدستورية المنتخبة لاسيما المحلية منها، والإشكالية التي يمكن أن تثور في هذا الصدد تتعلق بطريقة وصول الأعضاء المنتخبين لتلك المؤسسات الدستورية

23- مريم حمدي. مرجع سابق، ص. 37 - 38

24- مشير عمر خميس الجبل. المشاركة في الحياة السياسية في ظل أنظمة الحكم المعاصرة «دراسة فقهية مقارنة»، كلية الشريعة، غزة، فلسطين: قسم الفقه المقارن، الجامعة الإسلامية، 2003، ص. 46 بتصرف.

25- أحمد صابر حوحو. مرجع سابق، ص. 327.

المنتخبة إلى مراكز صنع القرار، أي بالعملية الانتخابية التي تمكنوا من خلالها من الفوز بالمقاعد النيابية، وهو ما يطرح مسألة ثقة المواطن في العملية الانتخابية، فهل يمكن للمواطن أن يشارك المجلس المحلي المنتخب في إدارة شؤونه واتخاذ قراراته في الوقت الذي يعلم فيه أن هذا الطريق الذي وصل إليه أعضاء هذا المجلس المنتخب غير سليم؟ فهل يمكن للمواطن أن شارك المجلس اتخاذ قراراته وهو لا يثق في نزاهة العملية الانتخابية التي تشكل من خلالها ذلك المجلس؟

إننا في هذا المجال يمكن أن تكون أمام طرحين مختلفين:

1 - تراجع مستوى الديمقراطية التشاركية أمام فقدان ثقة المواطن المحلي في العملية الانتخابية

لقد أثبت الواقع في العديد من الأحيان أن عدم نزاهة العملية الانتخابية، يقود إلى تدني مستوى المشاركة السياسية كل، ومنها مستوى الديمقراطية التشاركية، وذلك بسبب فقدان الناخب المحلي الإحساس بأنه مُمَثَّل، وأمام ذلك ينتاب الوهن شعور المواطن بمواطنيته وذلك لإحساسه بأنه مستهلك أكثر مما هو مواطن، وبالتالي يحس بأنه مهمش ومنبوذ في مجتمع لا يشعر بأنه يساهم فيه مهما كانت الأسباب السياسية، عرقية، دينية،... إلخ²⁶.

فالمواطن (الناخب) عندما يحس بأن صوته الانتخابي لم يكن محميا ولم يؤدي إلى وصول من أراده إلى المجلس المنتخب بسبب عدم نزاهة العملية الانتخابية التي يقتنع بأنها غير سليمة ومزورة، سوف يعزف عن المشاركة مع هذا المجلس في اتخاذ قراراته، وذلك بسبب عدم إيمانه بأن سلوكه مؤثر، حيث أن تصرف هذا ينم عن تعبيره الإيجابي الراض للممارسة الانتخابية بصورتها الحالية²⁷، وكأنه يدعو إلى إقامة انتخابات جديدة تكون سليمة ونزيهة حتى يستطيع أن يشارك بعدها في اتخاذ القرارات بجانب المنتخبين الذين يصلون إلى مناصبهم نتیجتها.

وأساس هذه الفكرة أن أقل شروط الديمقراطية وجود مؤسسات تقوم على

26- ألان تورين. مرجع سابق، ص. 12.

27- سامية خضر صالح. المشاركة السياسية والديمقراطية «اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا»، كتب عربية، مصر، 2005، ص 140 - 142.

أساس انتخابات نزيهة²⁸، وأن الديمقراطية التشاركية، باعتباره من أحدث صور الديمقراطية، تقوم على أساس ربط الديمقراطية بنزاهة الانتخابات، وهي النزاهة التي تكتمل بأنظمة عمل المؤسسات التي تعمل على منع تحريف الإرادة الشعبية عن مسارها²⁹، فإذا ما كانت الانتخابات غير نزيهة، فإنه لا يمكن الكلام عن وجود ديمقراطية سواء كانت تشاركية أو غير تشاركية، طالما أن الأصل وهو وجود مجلس منتخب بطريقة نزيهة يشاركه المواطن اتخاذ قراراته، فإذا كانت طريقة الانتخاب تلك غير نزيهة فلا مجال للكلام عن مشاركة في اتخاذ تلك القرارات.

حتى أن الكثير من الكتاب المحدثين لا يطلقون تسمية النظام الديمقراطي إلا على الأنظمة التي يتم فيها انتخاب الهيئات الحاكمة بواسطة الشعب (في ظل انتخابات حرة ونزيهة)³⁰ فالمساس بمبدأ سلامة العملية الانتخابية يؤدي إلى انعكاسات خطيرة على ممارسة الديمقراطية، وبالتالي فإنه لا يصح الكلام عن وجود ديمقراطية تشاركية، في ظل نظام غير ديمقراطي.

2 - استمرار الديمقراطية التشاركية رغم عدم ثقة المواطن المحلي في العملية الانتخابية

تقول **ألان تورينك** بأنه حين يكون الفاعلون الاجتماعيون والفاعلون السياسيون مترابطون، وتكون الصفة التمثيلية الاجتماعية للمحكومين مضمونة، حينها يمكن للديمقراطية أن تنمو على مداها، لكن يشترط أن تكون تلك الصفة التمثيلية مقرونة بتحديد السلطات ووعي المواطن، فالديمقراطية لا تقوم أبداً على انتصار معسكر اجتماعي أو سياسي³¹، ذلك أن مفهوم الديمقراطية بصفة عامة، ومنها الديمقراطية التشاركية يتجاوز أن يكون مجرد فكرة تقتصر على مجموعة من الضمانات ضد السلطة المستبدة³².

ومرد هذه الفكرة أن مقتضى الديمقراطية التشاركية هو العمل على تدعيم وتقوية مشاركة المواطنين ومكونات المجتمع المدني والفاعلين السياسيين في التخطيط

28- محمد الاحمري. مرجع سابق، ص. 82.

29- ألان تورين. مرجع سابق، ص. 197.

30- ليلي حمودة. مرجع سابق، ص. 316 - 317.

31- ألان تورين. مرجع سابق، ص. 113.

32- المرجع نفسه. ص. 05.

وصنع القرار بالتوازي مع استجابة المنتخبين³³، وذلك بغض النظر عن طبيعة الانتخابات ونزاهة العملية الانتخابية.

حيث أنه إذا كانت الديمقراطية ترتبط بالانتخابات فإن عددا كبيرا من الدول تجري انتخابات ديمقراطية نسبيا لكن تبقى هذه البلدان غير ديمقراطية من نواحي أخرى ذات أهمية نظرا لعدم اتخاذ خطوات تجسد المضي نحو الديمقراطية. لذا تبقى هذه البلدان مجرد ديمقراطيات انتخابية³⁴ لا يوجد في ظلها ديمقراطية تشاركية، إذا لما نربط بين الديمقراطية التشاركية والديمقراطية الانتخابية في ظل إمكانية قيام إحدهما دون الأخرى، وعليه لا بد من الفصل بين نزاهة العملية الانتخابية وبين المشاركة في اتخاذ القرارات بغض النظر عن نزاهة هذه الأخيرة أو عدم نزاهتها.

إضافة إلى ذلك تستند هذه الفكرة على أساس أن المشاركة هي روح الديمقراطية وهذه المشاركة هي التي تبرر أن يكون هناك من يطاع لأنه يمثل المواطنين الذين أنابوه ليمثل ما يحبون وما يكرهون وما يقرون وما ينكرون، وهي المبرر لأن يقبل الإنسان أن يقاد وأن يطيع القيادة التي تحكم، إذ أن المشروعية السياسية هي القبول بأن السلطة السياسية الحاكمة شرعية ولهذا فإن المرؤوس يشعر بالتزام أخلاقي بالطاعة لها³⁵ بالرغم من اختلافه معها بسبب عدم ثقته بنزاهة أسلوبها الذي على أساسه حازت القدرة على تمثيله، لكن مع ذلك لا بد أن يتعلم التعايش معها بالرغم من ذلك الاختلاف وذلك لإمكانية بناء عالما أكثر انفتاحا وأكثر تنوعا³⁶.

وعلى هذا الأساس فإنه وفقا لهذه الفكرة، لا يوجد تأثير لنزاهة العملية الانتخابية على الديمقراطية التشاركية المحلية، حيث يمكن أن تجري انتخابات وتتسم هذه الانتخابات بأنها غير نزيهة، وينتج عنها مجالس محلية منتخبة يشاركها المواطن مسؤولية اتخاذ القرارات، فكأن هذه الفكرة تقول بأن المواطن إذا خسر جزء من الديمقراطية أو صورة من صورها، وهي الثقة في العملية الانتخابية وبالتالي الديمقراطية الانتخابية، فإن لا يجب عليه أن يخسر الجزء الآخر من هذه الديمقراطية أو الصورة الأخرى من صورها وهي الديمقراطية التشاركية.

33- مريم حمدي. مرجع سابق، ص. 43.

34- غيورغ سورنسن. مرجع سابق، ص. 90.

35- محمد الأحمرى. مرجع سابق، ص. 14.

36- آلان تورين. مرجع سابق، ص. 06.

ثالثاً: تأثير وعي الناخبين والمنتخبين على تفعيل الديمقراطية التشاركية المحلية

إن الكثير من الأنظمة السياسية المعاصرة تفشل في إنجاح عملية توعية الناخبين وتثقيفهم خاصة على المستوى المحلي بسبب عجز الحكومات عن إفساح الوقت الكافي للإدارات الانتخابية بوضع وتنفيذ برنامج التعليم الانتخابي³⁷ وبذلك تبقى هذه الأهمية نظرية، أو محدودة في الواقع العملي بالرغم من دورها المؤثر على العملية الانتخابية ككل، ولا تقتصر قلة الوعي لدى الناخبين فقط بل تمتد لدى المنتخبين أيضاً، وهو ما يمكنه أن يؤثر على مبدأ الديمقراطية التشاركية، وذلك بعيداً عن الخوض في نزاهة أو عدم نزاهة العملية الانتخابية.

وعلى هذا الأساس، سوف نتطرق لتأثير وعي كل من الناخبين والمنتخبين على تفعيل الديمقراطية التشاركية ضمن النقطتين المواليين:

1 - تأثير وعي الناخبين على تفعيل الديمقراطية التشاركية المحلية

إن الديمقراطية التشاركية تقتضي وجود مساهمة على مستوى الفاعل الاجتماعي المحسوس، فرداً كان أو جماعة، لأن هذه الديمقراطية لا تحصل من فراغ اجتماعي³⁸، حيث أن المواطن لا بد أن يشارك في اتخاذ القرارات التي تهمه، وهي المشاركة التي لا يمكن أن تتحقق في ظل كون هذا الأخير في حالة استرخاء³⁹.

فالمواطن المحلي عادة ما يعزف عن المساهمة مع المؤسسات الدستورية المنتخبة (المجالس الشعبية البلدية والمجالس الشعبية الولائية) في عملية صنع القرار، وذلك بسبب قلة وعيه، وترجع قلة الوعي أساساً إلى:

- ربط مشاركته في اتخاذ القرارات بمساهمته في التصويت فقط، وهنا نشير إلى أن ربط مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات بمجرد مساهمته في عملية التصويت لا يقود إلى وجود ديمقراطية تشاركية بالمعنى الحقيقي، بل لا يقود حتى إلى وجود انتخابات ديمقراطية، كون هذه الأخيرة لا تنحصر فقط في عملية تصويت

37 - كيف تقوم بمراقبة الانتخابات . ط . 1. ترجمة شريف يوسف جيد. واشنطن: منشورات المعهد الوطني الديمقراطي

للشؤون الدولية، 1997، ص. 63.

38- آلان تورين. مرجع سابق، ص. 06.

39- سامية خضر صالح. مرجع سابق، ص. 24.

الناخبين يوم الاقتراع ولا بإحصاء نتائج تصويتهم (بشكل نزاهة أو غير نزاهة)⁴⁰، لذا على المواطن أن يعي أن الديمقراطية ليست في خدمة الأفراد بل هي في خدمة كائنات بشرية على أنهم رعايا أي مبدعون بذات أنفسهم بحياتهم الفردية وحياتهم الاجتماعية⁴¹، وأن الحكم الديمقراطي ينهي دوافع الفوضى والتغيير بالقوة، وينهي السلطة الفاسدة وينهي المعارضة المدمرة، لأن الناس يثقون بدورهم في حكمها ودورهم في إسقاطها، فيقل بالتالي شكهم في أن غيرهم هو من يدير أمورهم⁴².

وفي هذا الصدد لا بد أن ينم وعي المواطن عن قناعاته الشخصية لا أن يكون متأثراً بأراء وقرارات غيره، ذلك أنه من عيوب المواطن كالحاكم قد يقع تحت ضغط مجموعة تملي عليه المواقف بما تتضمنه من أخطاء مجانية للمصلحة العامة⁴³، وهكذا ينمو لديه وعي بضرورة المساهمة في العملية الانتخابية كعملية، والمساهمة مع الناتج عن العملية الانتخابية (المجلس المنتخب) في صنع القرار، وذلك بالرغم من وعيه –أي المواطن- بتدني مستوى الديمقراطية في دولته، لأن هذا الوعي ذاته هو الذي يقوده من خلال الديمقراطية التشاركية إلى تحسين الأوضاع الديمقراطية وإلى السعي نحو تجسيد نظام انتخابي ديمقراطي في المستقبل، ذلك أن الديمقراطية التشاركية لا تتوقف عند مستوى المساهمة في المواقف الحالية بل تمتد إلى المستقبل استناداً على دروس الماضي.

- اهتمامه بأمور بعيدة عن الحياة السياسية، حيث أن المواطن وخاصة في البلدان النامية لا يلقي اهتماماً بالمساهمة في الحياة السياسية إطلاقاً، سواء بصفته مترشحاً، أو ناخباً، أو حتى مساهماً في اتخاذ القرارات، وذلك لفقدانه الثقة ليس في العملية الانتخابية فحسب، وإنما في النظام القائم بذاته على جميع أصعدته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهو النظام الذي يدفع بالمواطن الفقير والغير متعلم إلى الركض خلف لقمة العيش عازفاً بذلك عن أي مشاركة في أي عملية ديمقراطية، ويدفع بالمواطن المثقف إلى النفور من المجال السياسي، لاقتناعه بأن دوره لن يضيف أي نزاهة على أي مؤسسة دستورية في الدولة طالما أن الفساد قد دب، وأن النظام القانوني القائم قاصر عن مكافحة ذلك.

40- لاري دايموند. روح الديمقراطية «الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة»، ترجمة عبد النور الخرافي. بيروت: الشبكة

العربية للأبحاث والنشر، 2011، ص. 48.

41- آلان لورين. مرجع سابق، ص. 34.

42- محمد الاحمري. مرجع سابق، ص. 59.

43- المرجع نفسه، ص. 87.

2 - تأثير وعي المنتخبين على تفعيل الديمقراطية التشاركية المحلية

إن الديمقراطية التشاركية المحلية بالرغم من أن ممارستها تتم بمشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات، إلا أنه للمنتخبين المحليين دور في تفعيلها، ففي الجزائر -على سبيل المثال- عزف المنتخبون المحليون عن إشراك المواطنين المحليين في اتخاذ القرارات المحلية، وهو ما دفع رئيس الجمهورية إلى إصدار تعليمات للحكومة قصد الاعتماد على مقاربة تدريجية في عملية إصلاح الجماعات المحلية مؤسساتيا وجباثيا، كما تم التشديد ضمن هاته التعليمات على ضرورة تفعيل الديمقراطية التشاركية والتسيير اللامركزي، وبذلك تم توجيه أوامر لرؤساء البلديات لفسح المجال امام المواطنين لتقديم أفكارهم القاعدية من الأسفل نحو السلطة المركزية فالأعلى⁴⁴.

ذلك أن المجالس المحلية المنتخبة لا تولي أهمية لمدى مساهمة المواطن في اتخاذ القرارات بقدر ما تولي أهمية لتخوفها من عدم إعادة انتخابها من طرف هذا الأخير⁴⁵، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى النظام الانتخابي ذاته، ذلك النظام الذي لا يتطلب أية شروط ترتبط بالكفاءة أو المستوى التعليمي في المنتخب المحلي، وهو ما يقود إلى وصول منتخبين شبه أميين لا يفقهون في الديمقراطية ولا الديمقراطية التشاركية، ولا يرون في تواجدهم بالمجلس المنتخب سوى مرز قانوني يعززون به سلطتهم ويرفعون به مكانتهم ويطورون به علاقاتهم، لذلك فإن الأمر في هذا المجال منوط بالنظام الانتخابي ذاته الذي لا بد من إعادة النظر فيه بطريقة تؤدي إلى وصول منتخبين لديهم الحد الأدنى من الوعي، فإذا كان لديهم التكوين والمؤهل فلا بأس من الدورات التكوينية والتوعوية التي تمكنهم من فهم الديمقراطية التشاركية وأهميتها بالنسبة لهم كمنتخبين وبالنسبة للمجتمع ككل، أما في ظل عدم وجود أي وعي لديهم لقلّة مستواهم التعليمي وكفاءتهم فإنه يصعب إكسابهم تلك الكفاءة والمستوى وبالتالي صعوبة إن لم نقل استحالة توعيتهم بالديمقراطية التشاركية وأهميتها، لأن هذه التوعية الأخيرة تنطلق من كفاءتهم ومستواهم (وهما في هذه الحالة غير موجودان) ولا تنطلق بدونهما.

44- مريم حمدي. مرجع سابق، ص. 40.

45- محمد الاحمري. مرجع سابق، ص. 87.

رابعاً: حتمية العلاقة بين نزاهة العملية الانتخابية والديمقراطية التشاركية المحلية

لقد أصبحت الانتخابات النزيهة حقيقة حتمية⁴⁶ تستدعي الاهتمام ببناء وتطوير النظم السياسية ومؤسساتها الديمقراطية من خلال إيجاد نظام انتخابي ديمقراطي يضمن شفافية إجراءات العملية الانتخابية بدءاً من عملية التسجيل بالقوائم الانتخابية⁴⁷ وصولاً إلى الإعلان عن نتائج هذه الأخيرة والفصل في الطعون المقدمة بشأنها، حيث إن أي خلل يشوب أي مرحلة من مراحل العملية الانتخابية يمكنه أن يعصف بالعملية الانتخابية ومن ثمة العملية الديمقراطية ككل.

وعلى هذا الأساس لا يمكن الجزم بوجود انتخابات نزيهة لا ينتج عنها تفعيل الديمقراطية التشاركية المحلية، كما لا يمكن الجزم بإمكانية وجود ديمقراطية تشاركية بالمعنى الحقيقي والكامل في ظل عدم نزاهة العملية الانتخابية.

ويمكننا إبراز مضامين الربط بين نزاهة العملية الانتخابية والديمقراطية التشاركية من خلال:

1- قيام الديمقراطية التشاركية المحلية على مبدأ المسؤولية الجماعية

تقوم الديمقراطية التشاركية بصفة عامة ومنها الديمقراطية التشاركية المحلية على فكرة مفادها أنه لا الحاكم ولا مجموعة صغيرة يمكنها أن تقرر مصير الأمة فيما يتعلق بالقضايا التي تهمها عموماً، فكل مواطن مسؤول عن مجتمعه، فالحكم الذي يسعد به الناس ويحقق طموحاتهم ويسير بهم في طريق كمالهم هو الحكم الذي يتعاون فيه الناس جميعاً لتحقيق الفضل للجميع⁴⁸.

ذلك أن الديمقراطية التشاركية في حقيقتها نظام حكم ومنهج لإدارة الاختلاف وتعارض المصالح، ويتم ذلك من خلال توفير شروط المشاركة السياسية الفعالة للمواطنين أفراداً أو جماعات، من أجل ضمان مساهمتهم في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة لهم جميعاً.

46- صلاح الدين حافظ. صدمة الديمقراطية. ط. 1. القاهرة: سينا للنشر، 2013، ص. 126.

47- عامر بن المداني. الإصلاح الجديد للنظام الانتخابي في الجزائر «دراسة تحليلية»، مجلة الفكر البرلماني، مجلس الأمة، الجزائر، العدد 36، فيفري 2013، ص. 37-40 بتصرف.

48- محمد الاحمري. مرجع سابق، ص. 186/ سامية خضر صالح. مرجع سابق، ص. 70

ومنه فالديمقراطية التشاركية ممارسة سياسية تجري وفق شرعية دستورية⁴⁹ وتحكم ممارستها منومة قانونية ويضبط أداءها ومستوى إنصافها توازن القوى بين الدولة والمجتمع⁵⁰، وبذلك فالديمقراطية التشاركية مسؤولية الجميع، وهي مسؤولية لا بد أن تضمن فيها نزاهة العملية الانتخابية، لأنه لا يمكننا أن ننتظر من المؤسسات المنتخبة أن تتحمل مسؤوليتها في هذا المجال طالما أنها وصلت إلى تلك المكانة بطرق ملتوية، فمن لم يصل للمنصب الذي يشغله نتيجة استحقاقه وجهده فإنه لا يمكنه أن يحس بالمسؤولية المطلوبة منه في ذلك المنصب.

2- قيام الديمقراطية التشاركية المحلية على أساس فكرة المواطنة

إن مفهوم المواطنة يشير إلى وضعية الفرد داخل المجتمع السياسي، أو داخل الدولة (الشعب بمفهومه السياسي) الذي يقوم على أساس وجود رابطة قانونية (هي رابطة الجنسية) التي يترتب عليه نشوء مجموعة من الحقوق والواجبات المتبادلة بين المواطن والدولة التي ينتمي إليها.

والواقع يشير إلى استخدام عدة دلالات للمواطنة في معناها الدقيق، وهو الاستخدام الذي يشير إلى فكرة المشاركة السياسية وحق المشاركة في تسيير الإدارة العامة، باعتبارها - أي المشاركة - خاصية قانونية للفرد الذي يتمتع بالحقوق والواجبات باعتباره مواطناً، باعتبار المواطنة صلة اجتماعية وسياسية وقانونية تحمل معنى الحق القانوني للجنسية، التي تؤسس لحق المواطن في إدارة الشؤون العامة، وهي المشاركة التي تأسست ضمن الجماعة السياسية للمواطنين القائمة على مبدأ أساسي هو المساواة، فكل المواطنين متساوين أمام القانون ويتمتعون بسلطة تدخل متساوية في اتخاذ القرارات الجماعية⁵¹.

وعليه فالملاحظ أن كل من نزاهة العملية الانتخابية والديمقراطية التشاركية تقوم على أساس وجود رابطة الجنسية، وهي الرابطة على أساسها لا يكفي

49- تنص المادة 15 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996 المعدل والمتمم على أن: «... المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية، تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية».

50- أحمد صابر حوحو. مرجع سابق، ص. 328.

51- سيدي محمد ولدبيب. *الدولة والشكالية المواطنة* (قراءة في مفهوم المواطنة العربية). ط. 1. [د.م.]: كنوز المعرفة، 2011، ص. 59 - 90.

المواطن بإيصال المجلس المنتخب إلى السلطة عن طريق الانتخابات بل تمتد لتشمل مساهمته رفقة هذا المجلس في صنع القرارات، وبالتالي حتى تكون هذه المشاركة الأخيرة سليمة وصحيحة، لا بد ان تكون الانتخابات سليمة أي نزيهة.

الخاتمة

في ختام هذه الورقة البحثية يمكننا القول بأن الديمقراطية التشاركية صورة من أبرز وأحدث صور الديمقراطية، التي ظهرت وتطورت عبر العصور، لتصل إلى شكل تمنح فيه الفرصة للمشاركة الفعلية للمواطن في عمليات صنع القرار.

كما يمكننا القول بأن نزاهة العملية الانتخابية، باعتبارها الوسيلة التي من خلالها يصل أصحاب صنع القرار إلى المجالس المحلية المنتخبة تعتبر الخطوة الأولى والأساسية لقيام ديمقراطية تشاركية محلية بالمعنى الصحيح، بغض النظر عن مدى ثقة المواطن المحلي في العملية الانتخابية، وبالرغم من اقتناعه بالمشاركة في صنع القرارات المحلية بالرغم من اقتناعه أيضا بعدم نزاهة العملية الانتخابية.

إذا تقوم الديمقراطية التشاركية المحلية على أساس وجود مبدأ أساسي هو قيام انتخابات محلية نزيهة، حيث أنه في ظل عدم تحقق هذا الشرط يختل مبدأ الديمقراطية التشاركية المحلية.

كما أن الديمقراطية التشاركية ونظرا لارتباطها بالعملية الانتخابية كون هذه الأخيرة أساس تشكل المجلس المحلي المنتخب، فإنها -أي الديمقراطية التشاركية- تقوم على أساس انتشار وتنمية الوعي المحلي ليس لدى المواطن المحلي فحسب بل لدى المنتخب المحلي أيضا، ذلك أن الديمقراطية التشاركية تقوم على أساس المساهمة بين هذين الفاعلين الرئيسيين.

إذا تقوم الديمقراطية التشاركية المحلية على أساس وجود مشاركة بين المنتخب المحلي والناخب المحلي، وفي ظل نقص أو انعدام الوعي بضرورة المشاركة معا في صنع القرارات المحلية، يختل مبدأ الديمقراطية التشاركية لعدم وجود كلا طرفيه.

ومنه تبرز لنا رابطة أساسية حتمية تقوم على أساس الربط بين نزاهة العملية الانتخابية من جهة، وقيام الديمقراطية التشاركية من جهة ثانية، وهي الحتمية التي تنطلق من مبدئي المسؤولية الجماعية في تسيير الشأن المحلي، ورابطة الجنسية كأساس لنشوء الحق في المواطنة.

إذ تقوم الديمقراطية التشاركية المحلية على أساس قيام مسؤولية المواطن والمنتخب المحلي في المشاركة في إدارة الشأن المحلي، وهي المساهمة التي تتبع من تمتع المواطن المحلي برابطة قانونية تمنحه الحق في اختيار ممثليه المحليين الذين يشاركونهم اتخاذ القرارات المحلية، وهي رابطة الجنسية.

• وعليه يمكننا القول في الختام، بأنه يمكن القول من الناحية النظرية بوجود ديمقراطية تشاركية على المستوى المحلي في ظل عدم تحقق شرط نزاهة العملية الانتخابية.

إلا أننا بالرغم من ذلك لا يمكننا الجزم بفعالية هذه الديمقراطية التشاركية طالما أن أحد طرفيها وهو المجلس المحلي المنتخب (المنتخب المحلي) قد تشكل بغير الطرق السليمة.

وعليه يمكننا نختم هذه الورقة البحثية بالقول أنه في ظل عدم نزاهة العملية الانتخابية يمكن أن تقوم ديمقراطية تشاركية نظرية، لكن لا يمكن أن تقوم ديمقراطية تشاركية حقيقية، طالما أن أساس هذه الديمقراطية هو وجود ديمقراطية انتخابية، إذن إذا فقد الأساس (الديمقراطية الانتخابية) فقد معه الفرع (الديمقراطية التشاركية) فإن ظل الفرع قائما بالرغم من فقدان الأساس، فإنه يظل هشاً، غير مؤد للدور الذي وجد لأجل تأديته، لأن وجوده مجرد وجود شكلي.

المراجع

أولاً: الكتب العامة والمتخصصة

- 01 - أحمد الدين وآخرون. الانتخابات والديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط. 01، 2009.
- 02 - سامية خضر صالح. المشاركة السياسية والديمقراطية «اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا»، كتب عربية، مصر، 2005.
- 03 - سيدي محمد ولديب. الدولة وإشكالية المواطنة «قراءة في مفهوم المواطنة العربية»، كنوز المعرفة، (دون بلد)، ط. 01، 2011.
- 04 - صلاح الدين حافظ. صدمة الديمقراطية، سينا للنشر، القاهرة، مصر، ط. 01، 2013.

05 - ضياء عبد الله جابر الأسدي. *جرائم الانتخابات*، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، ط. 01، 2009.

06 - عمرو هاشم ربيع. *موسوعة المفاهيم والمصطلحات الانتخابية والبرلمانية* «مع ملف تعريفى ببرلمانات دول العالم والمنظمات الدولية البرلمانية»، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2009.

07 - ليلي بن حمودة. *الديمقراطية ودولة القانون*، دار هومه، الجزائر، 2014.

08 - محمد الاحمري. *الديمقراطية «الجنور وإشكالية التطبيق»*، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، ط. 01، 2012.

09 - محمد زين الدين. *القانون الدستوري والمؤسسات السياسية*، (دون مكان طبع)، (دون بلد)، ط. 02، 2013.

10 - كيف تقوم بمراقبة الانتخابات، ترجمة شريف يوسف جيد، منشورات المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية، واشنطن، ط. 01، 1997.

ثانياً: الكتب المترجمة

11 - آلان تورين. *ما الديمقراطية «دراسة فلسفية»*، ترجمة عبود كاسوحة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 2000.

12 - غيوزغ سورنسن. *الديمقراطية والتحول الديمقراطي «السيرورات والمأمول في عالم متغير»*، ترجمة هفاف البطانية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، الدوحة، قطر، 2008.

13 - لاري داي몬드. *روح الديمقراطية «الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة»*، ترجمة عبد النور الخراقي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، 2011.

ثالثاً: الرسائل الجامعية

14 - مريم حمدي. *دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري*، مذكرة ماجستير في الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2014 - 2015.

15 - مشير عمر خميس الجبل. المشاركة في الحياة السياسية في ظل أنظمة الحكم المعاصرة «دراسة فقهية مقارنة»، مذكرة ماجستير، كلية الشريعة، قسم الفقه المقارن، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2003.

رابعاً: المقالات

16 - أحمد صابر حوحو. مبادئ ومقومات الديمقراطية، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 05.

17 - سمير كيم. الحركة الانتخابية كآلية لجودة العملية الانتخابية مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 01، الجزائر، العدد 08، 2016.

18 - عامر بن المداني. الإصلاح الجديد للنظام الانتخابي في الجزائر «دراسة تحليلية»، مجلة الفكر البرلماني، مجلس الأمة، الجزائر، العدد 36، فيفري 2013.

خامساً: القوانين

19 - دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996 المعدل والمتمم.